اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 58

14-20 فبراير 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

47.43 مليار درهم النقد المصدر بالدولة في 11 شهراً

قفز إجمالي النقد المصدر في الدولة إلى 47,43 مليار درهم بنهاية الشهور الأحد العشر الأولى من العام الماضي مسجلا أعلى مستوى له في 3 سنوات مقابل 58. 45 مليار درهم بنهاية عام 2009 بزيادة بلغت نحو 1,66 مليار درهم ونمو بلغت نسبته 3,65 ٪ومقابل 46,13 مليار درهم في نهاية شهر أكتوبر الماضى بزيادة بلغت 641,34 مليون درهم ونمو شهري كبير بلغت نسبته 1,4٪. وأوضحت احدث إحصاءات للمصرف المركزي أن اجمالي النقد المصدر في الدولة كان قد ارتفع من 31,67 مليار درهم في نهاية عام 2007 إلى 45,33 مليار درهم بنهاية عام 2008 وانخفض في شهر مايو من العام الماضي إلى 44,14 مليار درهم وواصل انخفاضه في نهاية شهر يونيو من العام الماضي ووصل إلى 43,17 مليار درهم وانخفض مجددا في شهر يوليو عام 2009 قبل أن يعاود الارتفاع مجددا ويصل بنهاية عام 2009 إلى 58. 45 مليار درهم . ناحية ثانية أوضحت الإحصاءات انه بالنسبة لتوزيع الودائع بالقطاع المصرفي لأجل حسب أجالها والتي لاشتمل الودائع فيما بين المصارف ولكنها تشمل ودائع الحكومة فقد ارتفعت الودائع طويلة الأجل بصورة قياسية في حين انخفضت الودائع قصيرة الأجل في مؤشر على زيادة الثقة والاستقرار بالقطاع المالي والمصرفي بالدولة . ووفقا للإحصاءات فقد ارتفعت قيمة الودائع طويلة الأجل لاكثر من 12 شهرا بنهاية شهر نوفمبر الماضي الى143,67 مليار درهم مقابل 120,7 مليار درهم في نهاية أكتوبر الماضي بارتفاع قياسي بلغ نحو23 مليار درهم ونمو شهري قياسي بلغت نسبته 19,06 ٪ وانخفضت قيمة الودائع لثلاثة اشهر، فأقل بنهاية شهر نوفمبر الماضي إلى 278,79 مليار درهم مقابل 308,31 مليارات درهم بنهاية شهر اكتوبر الماضي بانخفاض بلغ 29,52 مليار درهم وتراجع شهري بلغت نسبته 9,58 ٪ إما الودائع لأكثر من 3 شهور إلى 6 شهور فقد ارتفعت من 71,37 مليار درهم بنهاية عام 2007 إلى 103,37 مليارات درهم بنهاية عام 2008 وواصلت الارتفاع فبلغت 112,93 مليار درهم بنهاية 2009 وواصلت الارتفاع فبلغت 120,87 مليار درهم في نهاية أكتوبر الماضي ثم قفزت مجددا في نوفمبر الماضي لتصل إلى 130,81 مليار درهم .

تعليق

يقصد بعرض النقد money supply ·بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي انه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة . وقد اخذ مفهوم عرض النقد حيزا واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه . وتجدر الإشارة هنا إلى أن عرض النقد يعد بمثابة دينا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ انه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتهم ويقسم عرض النقد إلى أنواع عديدة هي 1-عرض النقد بالمعنى الضيق (The narrow definition of money) :m1 ويقصد به العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى نقود الودائع أو النقود المصرفية (الودائع الجارية). وهذا يعني إن عرض النقد يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية: M1= DD + C إذ أن: M1= عرض النقد بالمعنى الضيق DD= الودائع الجارية Demand Deposits C= العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي Cash Money يتضح مما ذكر أعلاه إن هنالك طرفين يحددان عرض النقد M1 هما البنك المركزي والمصارف التجارية. 2- عرض النقد بالمعنى الواسع (Broader measure of money) M2 : وهو مفهوم لعرض النقد أوسع من المفهوم السابق M1 إذ يضم الودائع غير الجارية إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، أي انه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضافا إليه الودائع غير الجارية (أشباه النقود) كالودائع الادخارية . ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة التالية M2= M1 + TD حيث إن: M2 : عرض النقد بالمعنى الواسع TD: الودائع الزمنية 3 Time Deposits-عرض النقد بالمعنى الأوسع M3 : اتخذت بعض الدول المتقدمة معنى أشمل لعرض النقد ، وذلك بسبب التطور الكبير الذي شهدته تلك البلدان في المجال النقدي والمالي وتطور الأسواق المالية لديها وظهور مؤسسات مالية وسيطة وابتكارها لأنواع جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية .

المصدر : البيان

لدولية

فرنسا تعلن توصل مجموعة العشرين لحل وسط بشأن الاختلالات
صفحة 02 ◄

مجلس النواب الأمريكي يصوت لصالح خفض الإنفاق هذا العام
صفحة 02 ◄

الاقليمية

المركزي المصري يتوقع نموا 3-3.5 % في عام 2010-2011
صفحة 03 ◄

تكلفة تأمين ديون البحرين والسعودية ترتفع بسبب الاحتجاجات
صفحة 03 ◄

المحلية

أسعار المستهلكين في أبوظبي ترتفع 3.5 % في يناير
صفحة 04 ◄

معرضا أيدكس ونافدكس ينطلقان في أبوظبي
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
التجارة الخارجية
صفحة 05 ◄

الاقتصاد الماليزي يتجاوز التوقعات ويتسارع نموه بنسبة 7.2% خلال عام 2010

كشفت بيانات إحصائية صادرة اليوم نمو الاقتصاد الماليزي بنسبة 4.8% على أساس سنوي خلال الربع الرابع من عام 2010 بالمقارنة مع نمو نسبته 5.3% خلال الربع الثالث وبأعلى من توقعات المحللين التي نوهت إلى نمو بنسبة 4.4%. وقد تزامن ذلك مع تراجع كبير للإنفاق الحكومي إلى 0.3% بالمقارنة مع 10.2% في الربع الثالث، كما تباطأ ارتفاع الاستهلاك الشخصي إلى 6.5% من 7.1% في الربع السابق. كما نما إجمالي الصادرات بمعدل أبطأ عند 1.5% بعد تسارعه الكبير بنسبة 6.6% خلال الربع الثالث، وبالمثل تباطأ ارتفاع الواردات إلى 3.3% من 11%. وقد نما قطاع الصناعات التحويلية الذي يمثل حوالي 27.2% من الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 6.2% في حين نما قطاع الخدمات بنسبة 6.2%، بينما تحرك قطاع البناء مرتفعا بنسبة 5.6% بالمقارنة مع 2.8% في الربع الثالث. وخلال عام 2010 كاملا نما الاقتصاد الماليزي بنسبة 7.2% بالمقارنة مع انكماشه بنسبة 1.7% خلال عام 2009، ليتجاوز بذلك التوقعات الرسمية الحكومية التي حصرت النمو بين 5% إلى 6%.

المصدر: أرقام

التضخم في الولايات المتحدة يبقى عند مستوياته المنخفضة مسجلاً 1.2%

بقي التضخم في الولايات المتحدة ضئيلاً جداً على الرغم من الارتفاع البسيط في أسعار الاستهلاك في أكتوبر. وبحسب الأرقام التي نشرتها وزارة العمل فإن التضخم الأساسي لم يسبق أن كان على هذا المستوى المتدني في تاريخ الولايات المتحدة الحديث. وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 0.2% مقارنة بالشهر الذي سبق، وذلك بعدما كان ارتفع بنسبة 0.1% في سبتمبر. وكان المحللون يتوقعون ارتفاعا أكبر، نسبته 0.3%، بحسب معدل توقعاتهم. وكمعدل سنوي يكون التضخم قد سجل نسبة 1.2% مقابل 1.1% في سبتمبر، ما يعني أنه لا يزال ضئيلا جدا. وقالت الوزارة "بما أن هذا الأمر تكرر مراراً خلال الأشهر الأخيرة، فإن العامل الرئيسي لارتفاع (المؤشر) هو ارتفاع سعر أحد مكوناته وهو الطاقة". وباستثناء المواد الغذائية والطاقة، كان التضخم الأساسي معدوما في الولايات المتحدة للشهر الثالث على التوالي، في حين كان المحللون يتوقعون ارتفاعا بسيطا في الأسعار بنسبة 0.1%. وأعلن الاحتياطي الفدرالي (المصرف المركزي الأمريكي) مطلع نوفمبر أنه يعتزم ضخ 600 مليار دولار سيولة إضافية في الدورة الاقتصادية لدفع العجلة الاقتصادية ولا سيما تعزيز سوق العمل ولجم التضخم السلبي الذي يتخوف المصرف المركزي من أن تكون تبعاته على الاقتصاد الأمريكي كارثية. من جهة ثانية، أظهرت بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية هبوطا في واردات الولايات المتحدة النفطية الأسبوع الماضي .

المصدر: العربية.نت

فرنسا تعلن توصل مجموعة العشرين لحل وسط بشأن الاختلالات

قالت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاجارد أن دول مجموعة العشرين توصلت إلى حل وسط بشأن مؤشرات يمكن استخدامها لمعالجة الاختلالات الاقتصادية العالمية وذلك خلال مفاوضات "صريحة ومتوترة أحيانا" في باريس أمس السبت. وقالت لاجارد التي رأست المحادثات "لم يكن الأمر سهلا فقد كانت هناك مصالح متباينة بوضوح لكن استطعنا التوصل إلى حل وسط بشأن نص" مشيرة إلى أن المؤشرات تشمل المديونية والعجز والمدخرات والاستثمار والتجارة وميزان المعاملات الجارية. كانت الصين قد عارضت محاولات لاستخدام أسعار الصرف الحقيقية والاحتياطيات النقدية لقياس الاختلالات ولم يذكر الوزراء أيا من المعياريين كمؤشر في حد ذاته. واجتمع وزراء من دول مجموعة العشرين التي تسهم معا بنسبة 85 بالمائة من الناتج الاقتصادي العالمي في باريس لبحث تلك المؤشرات في محاولة لرسم خطوط المرحلة التالية من استراتيجيات السياسة الاقتصادية بغية تفادي تكرار الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008.

المصدر: رويترز

مجلس النواب الأمريكي يصوت لصالح خفض الإنفاق هذا العام

وافق مجلس النواب الأمريكي أمس السبت على مشروع قانون لخفض الإنفاق الحكومي 61.5 مليار دولار هذا العام بما يمهد لمواجهة بشأن الإنفاق مع مجلس الشيوخ. وصوت المجلس بأغلبية 235 صوتا مقابل 189 صوتا على مشروع قانون التمويل بعد نقاش لأكثر من أربعة أيام وإدخال مئات التعديلات بعضها لمنع تمويل تنفيذ قانون الرعاية الصحية الجديد. ويحال مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ الذي يقوده الديمقراطيون حيث من المرجح رفض تخفيضات الإنفاق العميقة ومحاولات وقف تطبيق قانون الرعاية الصحية .

المصدر: رويترز

مستوى الديون المعدومة باسبانيا في ديسمبر الأعلى في 15 عاما

أظهرت بيانات للبنك المركزي الاسباني ارتفاع معدل القروض المعدومة في البلاد إلى أعلى مستوى في 15 عاما في ديسمبر مع تفاقم مشكلات بنوك الادخار. وارتفع مستوى القروض المعدومة كنسبة من إجمالي قروض القطاع المالي الاسباني - ويشمل البنوك والتعاونيات المالية وبطاقات الائتمان الشخصية - إلى 5.81 بالمائة في ديسمبر في أعلى مستوى منذ نوفمبر تشرين الثاني 1995. وذكر البنك المركزي أن الديون المعدومة ارتفعت 2.491 مليار يورو إلى 107.173 مليار في ديسمبر.

المصدر: رويترز

التضخم المغربي يقفز إلى 2.2 % في يناير

قالت المندوبية السامية للتخطيط أن معدل تضخم أسعار المستهلكين في المغرب قفز إلى 2.2 بالمائة على أساس سنوي في يناير أي أكثر من مثلي مستواه في ديسمبر وذلك بسبب ارتفاع أسعار الغذاء. وقالت المندوبية في بيان أن مؤشر أسعار الغذاء ارتفع 4.1 بالمائة على أساس سنوي في يناير. وبالمقارنة مع ديسمبر ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين 0.2 بالمائة. كان المؤشر تراجع 0.9 بالمائة على أساس شهري في ديسمبر. وارتفع التضخم الأساسي الذي لا يشمل الأسعار شديدة التقلب والتعريفات الحكومية 1.1 بالمائة في يناير عنه قبل عام و0.2 بالمائة مقارنة مع ديسمبر 2010. ويستخدم البنك المركزي معدل التضخم الأساسي في تحديد سعر الفائدة القياسي. وختم مؤشر أسعار المستهلكين عام 2010 على زيادة دون المتوقع بلغت 0.9 بالمائة. وتتوقع الحكومة نمو الاقتصاد أربعة بالمائة في 2010 وخمسة بالمائة في 2011 كما تتوقع تضخما بنسبة اثنين بالمائة هذا العام.

المصدر: رويترز

المركزي المصري يتوقع نموا 3-3.5 % في عام 2010-2011

قال نائب محافظ البنك المركزي المصري انه من المحتمل أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة تتراوح بين ثلاثة و3.5 في المائة في العام حتى نهاية يونيو. وكانت الحكومة تنبأت بنمو نسبته نحو 6 في المائة قبل تفجر موجة من الاضطرابات السياسية أطاحت بالرئيس حسني مبارك وأدت إلى إضرابات في إنحاء الاقتصاد. وقال نائب محافظ البنك المركزي هشام رامز في مؤتمر عبر الهاتف أن الاقتصاد سيكون في وضع ايجابي أفضل كثيرا في الأجل المتوسط وان قناة السويس -وهي مورد رئيسي للعملة الصعبة- لن تتأثر على الأرجح بالاضطرابات. وأضاف قوله أن البنوك سيعاد فتحها اليوم الأحد.

المصدر: رويترز

تكلفة تأمين ديون البحرين والسعودية ترتفع بسبب الاحتجاجات

ارتفعت تكلفة تأمين ديون البحرين والسعودية لأجل خمس سنوات إلى أعلى مستوياتها في 19 شهرا يوم الجمعة بينما اندلع العنف في البحرين وهو ما يثير المخاوف من امتداد الاحتجاجات إلى البلدان المجاورة الغنية بالنفط. وارتفعت مبادلات الالتزام مقابل ضمان لديون البحرين لأجل خمس سنوات إلى 310 نقاط أساس بعدما أغلقت عند 261 نقطة يوم الخميس وفقا لما ذكرته مؤسسة ماركت. وقالت ماركت أن تكلفة تأمين ديون السعودية لأجل خمس سنوات ارتفعت 15 نقطة أساس إلى 140 نقطة بينما قفزت تكلفة تأمين ديون دبي 19 نقطة إلى 437 نقطة. وشجعت الإطاحة بالرئيس المصري الأسبوع الماضي على خروج احتجاجات شعبية في دول أخرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وذكرت تقارير أن 24 شخصا على الأقل قتلوا في ليبيا في ملاحقات للمحتجين يومي الأربعاء والخميس. وفي وقت سابق ارتفعت أيضا تكلفة تأمين ديون المغرب وتونس إلى أعلى مستوياتها منذ أسبوعين. وارتفعت تكلفة تأمين ديون إسرائيل إلى أعلى مستوى لها منذ نهاية يوليو 2009.

المصدر: رويترز

خبراء يستبعدون ظهور سوق سوداء للعملات الأجنبية في مصر

استبعد خبراء ومسئولون بشركات الصرافة عودة السوق السوداء للعملات في مصر على خلفية الأحداث السياسية والاقتصادية الساخنة التي تشهدها البلاد، والتي على إثرها انخفض الاحتياطي النقدي في مصر بعد دعم البنك المركزي لعملته بما يقارب 2 مليار دولار وخروج أكثر من مليون سائح في أقل من أسبوعين وتأثر الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تكبد الاقتصاد القومي لأكثر من 300 مليون دولار خسائر يومية بفعل الإضرابات والاحتجاجات. وأشاد الخبراء بسياسات البنك المركزي في حماية سعر صرف العملة في السوق، مؤكدين أن مصادر مصر من النقد متعددة وخاصة من قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج. وفي هذا السياق أكد رئيس شعبة الصرافة بالغرفة التجارية المصرية، أن مصر لا تعرف سوقًا سوداء منذ منتصف عام 2004، وهو العام الذي قضى فيه البنك المركزي على السوق السوداء تماما، مضيفا أنه من الصعب أيضا عودتها خلال الأيام المقبلة.في سياق موازٍ استبعد الخبير المصرفي أحمد شاهين، رجوع السوق السوداء للعملات إلى مصر، لعدة أسباب منها وجود تدفقات نقدية من العملات الأجنبية، وخاصة من قناة السويس التي تجلب دخلا من العملة الأجنبية يتراوح بين 300 إلى 400 مليون دولار شهريا، بالإضافة إلى دخل السياحة الذي يتخطى مليارات الدولارات سنويا وتحويلات المصريين والعائدين من الخارج، مما لا يفتح مجالا لتلك السوق مرة أخرى.

المصدر: العربية.نت

أسعار المستهلكين في أبوظبي ترتفع 3.5 % في يناير

أظهرت بيانات أمس السبت ارتفاع معدل التضخم في أبوظبي قليلا إلى 3.5 بالمائة على أساس سنوي في يناير مع تسارع أسعار الغذاء لكن تكاليف الإسكان استقرت دون تغيير. ويشهد التضخم في الإمارة التي تملك عشرة بالمائة من احتياطيات النفط العالمية وتسهم بأكثر من 60 بالمائة من اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ارتفاعا على مدى العام المنصرم حيث بلغ ذروته عندما سجل 4.1 بالمائة في أكتوبر ونوفمبر وأظهرت بيانات من مركز الإحصاء في أبوظبي ارتفاع الأسعار 3.5 بالمائة في يناير مقارنة مع 3.3 بالمائة في الشهر السابق. ويلقى باللوم جزئيا على ارتفاع أسعار الغذاء العالمية لمستويات قياسية في اضطرابات سياسية شهدتها تونس ومصر في الآونة الأخيرة وهو من العوامل الرئيسية أيضا في ارتفاع التضخم هذا العام في منطقة الخليج التي تستورد ما يصل إلى 90 بالمائة من احتياجاتها الغذائية. وعلى أساس شهري ارتفعت أسعار المستهلكين في أبوظبي 0.1 بالمائة في يناير بعد تراجعها 0.8 بالمائة في ديسمبر. وقال كبير الاقتصاديين في بنك أبوظبي الوطني "نعتقد أن الضغوط التضخمية تحت السيطرة. مازلنا نتوقع تضخما في خانة الآحاد لأسباب منها بطء نمو المعروض النقدي والائتمان. "شريحة الإيجارات ستواصل كبح مؤشر أسعار المستهلكين بسبب زيادة المعروض." ولم تبدأ أبوظبي إعلان بيانات التضخم الشهرية إلا مطلع 2009. وتشكل تكاليف الإسكان والطاقة 38 بالمائة من وزن سلة أسعار أبوظبي وقد استقرت دون تغير على أساس شهري.

المصدر: رويترز

تجارة الإمارات مع بريطانيا تنمو 19 % إلى 33 ملياراً

قفزت قيمة صادرات الدولة إلى بريطانيا بمعدل 45% في العام الماضي لتصل إلى 1،61 مليار إسترليني (9،5 مليار درهم) مقابل 1،11 مليار إسترليني (6،55 مليار درهم) في 2009. وأظهرت بيانات إحصائية رسمية من المملكة المتحدة أن قيمة التجارة الإجمالية بين الإمارات وبريطانيا نمت أيضاً بحوالي 19% في العام الماضي إلى 5،64 مليار إسترليني (33،26 مليار درهم) مقابل 4،74 مليار إسترليني (27،95 مليار درهم) في 2009، ونمت قيمة واردات الدولة من بريطانيا بحوالي 11% في العام الماضي لتصل إلى 4،03 مليار إسترليني (23،77 مليار درهم) مقابل 3،63 مليار إسترليني (21،41 مليار درهم) في 2009 . وبفضل النمو القوي في قيمة صادرات الدولة إلى بريطانيا تراجع العجز في ميزان الدولة التجاري مع المملكة بحوالي 5% إلى 2،41 مليار إسترليني (14،27 مليار درهم) مقابل 2،53 مليار إسترليني (14،92 مليار درهم) في 2009

المصدر: الخليج

معرضا أيدكس ونافدكس ينطلقان في أبوظبي

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله ينظم مركز أبوظبي الوطني للمعارض تنطلق اليوم فعاليات معرض ومؤتمر الدفاع الدولي (آيدكس) 2011 ومعرض الدفاع البحري (نافدكس 2011) على التوازي. ويعتبر معرض آيدكس أضخم معرض دفاعي ثلاثي الخدمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويعتبر معرض العام الحالي النسخة العاشرة لمعرض ومؤتمر الدفاع الدولي الذي اكتسب شهرة عالمية بفضل النجاحات المتوالية التي حققها على مدار السنوات الماضية. وتشرف على تنظيم المعرض شركة أبوظبي الوطنية للمعارض بالتعاون مع القيادة العامة للقوات المسلحة. وتجاوز عدد العارضين للمرة الأولى منذ إطلاق آيدكس في عام 1993 حاجز الألف عارض ليصل إجمالي العارضين في آيدكس 2011 إلى 1060 عارضا من جميع أنحاء العالم. كما زادت مساحات العرض الصافية بنسبة 14,58 بالمائة عن الدورة الماضية لتبلغ 43 ألفا و219 مترا مربعا ومساحات العرض الإجمالية بنسبة 2,81 لتصل إلى 124 ألف متر مربع. وفي الدورة الجديدة من آيدكس تمثل الشركات العارضة 53 دولة.

وأشار التقرير الذي نشرته مجلة درع الوطن إلى أن آيدكس في دورته العاشرة سيشهد النسخة الافتتاحية لمعرض الدفاع البحري الأول (نافدكس 2011) حيث تفخر القوات البحرية الإماراتية ومن خلال معرض ومؤتمر الدفاع الدولي آيدكس في دورته العاشرة بإطلاق معرض الدفاع البحري وأمن السواحل نافدكس وذلك للمرة الأولى والذي سيقام خلال الفترة من 20-24 فبراير في مرسى السفن التابع لمركز أبوظبي للمعارض. ويقوم بتنظيم نافدكس 2011 شركة كلاريون إفنتس نيابة عن شركة أبوظبي الوطنية للمعارض بالتعاون وبدعم كامل من القيادة العامة للقوات المسلحة لدولة الإمارات. وتضم قائمة الشركات الإماراتية المشاركة في نافدكس كلا من شركة أبوظبي لبناء السفن وإلكوم إنترناشيونال والخليج للإمداد والدعم البحري.

المصدر: البيان

التجارة الخارجية

أولا: تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعار يف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

• كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.. • المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. • عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

ثانيا الفرق بين التجارة الداخلية و الخارجية

كل من التجارة الداخلية و الخارجية تكون نتيجة للتخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التاجرتين تكمن فيما يلي:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم. - التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية و سياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد. - اختلاف ظروف السوق و العوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية. - مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد). - وجود فرصة للتكتلات و الاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية. - سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.
- اختلاف النظم القانونية و التشريعات الاقتصادية و الضرائبية و الاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية. - وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.

ثالثا أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه الأسباب في:

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات. - اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة. - اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى. - عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي. - وجود فائض في الإنتاج. - الحصول على أرباح من التجارة الخارجية. - رفع مستوى المعيشة.

رابعا أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية. - اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري. - تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا. - التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل. - نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة. - تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.
- الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات. - إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها. - العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

خامسا سياسة التجارة الخارجية

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و توجهاتها السياسية و الاقتصادية و طبيعة الاقتصاد السائد فيها، لذا يتم التطرق في هذا إلى:

- تعريف سياسة التجارة الخارجية. - أهداف سياسة التجارة الخارجية. - أنواع سياسة التجارة الخارجية.

1. تعريف سياسة التجارة الخارجية:

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

- مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف. - اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. - مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف. - اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. - مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

2. أهداف السياسة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية.

1.2 الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:
- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها. - حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية. - حماية الاقتصاد من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز ألسعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها. - حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

2.2 الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة. - إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة.

3.2 الأهداف الإستراتيجية: تتمثل في:
- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية. - العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

3. أنوع سياسة التجارة الخارجية

1.3 سياسة حماية التجارة الخارجية: تتم دراسة سياسة حماية التجارة الخارجية في:

1.1.3.تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية:
تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:
- تبني الدولة لمجموعة من القوانين واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية
- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية

2.1.3. الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:
يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:
- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات و انخفاض حجمها و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية. - يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة - حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.
- تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة - مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة و التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم.

3.1.3. أدوات لسياسة حماية التجارة الخارجية:
تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:
1.3.1.3 .الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:
1.1.3.1.3. الرسوم الجمركية: تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات"1 و تنقسم إلى:
- **الرسوم النوعية**: و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن،حجم....إلخ).
- **الرسوم القيمية**: و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية.
- **الرسوم المركبة**: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية.

2.1.3.1.3. نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه:
كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية. وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح.

3.1.3.1.3. نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في:
بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. و نميز له ثلاثة أنواع هي:
- **الإغراق العارض**: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.
- **الإغراق قصير الأجل**: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.
- **الإغراق الدائم**: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

2.3.1.3 .الأدوات الكمية: تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر)
1.2.3.1.3 نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).
2.2.3.1.3. الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:
- حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم.
- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.
3.2.3.1.3. تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.
3.3.1.3. الأدوات التجارية: تتمثل في:
1.3.31.3. المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.
2.3.3.1.3. الاتفاقات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.
3.3.3.1.3. اتفاقيات الدفع: تكوم عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

2.3. سياسة حرية التجارة الخارجية: تتم دراسة حرية التجارة الخارجية في:

1.2.3. تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية: تعرق سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى. ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

2.2.3. الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية: تتمثل مجمل الحجج في

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا. - تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج. - تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية. - تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر. - تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا و القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

3.2.3. أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

1.3.2.3. التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:
1.1.3.2.3. منطقة التجارة الحرة: وهو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.
2.1.3.2.3. الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث: - توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج. - تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية.
3.1.3.2.3. الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.
4.1.3.2.3. السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، و رأس المال و من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة
2.3.2.3. التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.
3.3.2.3. تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.